الفصل الثالث

تمسك الفلسطينيين المرابطين بأرضهم المباركة

فلسطين لم تذكر في القرآن الكريم إلا بالأرض المباركة ، ولا يمكن أن تذكر إلا ومعها ذكر الأنبياء والمرسلين ، وعندما ذكر المسجد الأقصى اقترن به قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِى بَـٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ ﴾ كما جاء في صدر سورة الإسراء في قول الله عز وجل : ﴿ سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَـٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَـٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ (الإسراء:١)، فلم يقل الذي باركنا فيه ولكن قال ﴿ ٱلَّذِى بَـٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ ﴾ لكي يشمل فلسطين كلها ، وليلفت أنظارنا إلى أن البركة ليست في هذا المكان فقط ، بل العبرة بكل ما يحيط به ، فالأرض مباركة والمسجد مبارك ، وعندما نتأمل قوله تعالى في قصة موسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ مع قومه : ﴿ يَـٰقَوْمِ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِى كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَـٰرِكُمْ فَتَنقَلِبُوا۟ خَـٰسِرِينَ ﴾ (المائدة:٢١)، فقد سماها الله عز وجل الأرض المقدسة ، وكذلك مع سليمان ـ عليه الصلاة والسلام ـ : ﴿ وَلِسُلَيْمَـٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِى بِأَمْرِهِۦٓ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا فِيهَا ۚ وَكُنَّا بِكُلِّ شَىْءٍ عَـٰلِمِينَ ﴾ (الأنبياء:٨١) فقد سماها الله بلفظ البركة ، ومع الخليل إبراهيم ـ عليه الصلاة والسلام ـ : ﴿ وَنَجَّيْنَـٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا فِيهَا لِلْعَـٰلَمِينَ ﴾ (الأنبياء:٧١).

يقول العلماء بأن نفخة الحشر تبدأ من هذه الأرض ، فقد ورد في كثير من كتب التفسير بأن هذه النفخة تبدأ من فلسطين ومن عند المسجد الأقصى ، لقول الله تعالى : ﴿ وَٱسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ ٱلْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ﴾ (ق:٤١) ، حيث ورد في كتب التفسير أن المنادي هو إسرافيل عليه السلام ، ينادي من صخرة بيت المقدس وهي أقرب موضع من الأرض إلى السماء « أيتها العظام البالية والأوصال المتقطعة إن الله تعالى يأمركن أن تجتمعن لفصل القضاء »[1].

وليس أدل على أن هذه الأرض مباركة إلى يوم القيامة ، إلا صلة أنبياء الله بالمسجد الأقصى وبيت المقدس بفلسطين ، حيث جعل الله سبحانه وتعالى كل نبي من الأنبياء يتحرك إلى هذه الأرض المباركة ، فالأرض أرض الأنبياء ، وأرض الدين ، وأرض الصلة بالله تعالى من آدم حتى قيام الساعة .

وقد يظن البعض بأن أهل فلسطين لم يحافظوا على هذه الأرض المباركة ، ولم يدافعوا عن وطنهم أثناء حرب فلسطين ، وخلال عهد الانتداب البريطاني ، وأنهم قد فرطوا فيه .

ورداً على ذلك وجدت من الواجب عليّ كباحث ، وطالب علم ، حريص على دقائق قضيته وحقائقها من عبث العابثين وكيد الكائدين ، وإرجاف المرجفين ، الذين طالما زيفوا الحقائق واختلقوا الأكاذيب ، محاولين تضليل الرأي العام ، وأقولها بصراحة إنه من سوء الحظ أن لقيت هذه الأكاذيب والأضاليل نجاحاً ورواجاً بعض الوقت وذلك أول سنيّ الكارثة والهجرة الفلسطينية وكان من الواجب على الجميع ضرورة التأمل والتدقيق في تلك الإشاعات قبل تصديقها ونشرها ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ ﴾ (النساء:٨٣) ـ لذلك كان لزاماً عليّ أن أدحض

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير جـ٤ص ٢٩٤ .

هذه الافتراءات ، وأقول بأن الفلسطينيين لم يفرطوا في وطنهم ، فقد دافعوا عنه أشرف دفاع ، ويتجلى ذلك من خلال المواقف المشرفة للمجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين برئاسة سماحة السيد محمد أمين الحسيني مفتي فلسطين ، حيث وقف المجلس سداً منيعاً أمام الأطماع الإسرائيلية في أرض فلسطين ، وكذلك من خلال وقفية المحسنة المرحومة أمينة بدر الخالدي ، وكذلك وقفية المحسنتين عائشة إبراهيم أبو خضرة ، وابنتها مكرم سليم أبو خضرة ، والموقف المشرف للهيئة الإسلامية العليا في القدس بعد حرب حزيران سنة ١٩٦٧م ، وكذلك الموقف البطولي للمرأة المقدسية المرابطة المعروفة بأم كامل الكرد ـ حفظها الله تعالى ـ وغير ذلك كثير .

وقد اشتملت هذه المواقف ، والوقفيات المذكورة على بيانات ومعلومات دقيقة ذات شأن عظيم ، وحقائق دامغة ، تدحض التهم الكاذبة ، وتنفي الشكوك وأخبار السوء التي حاولت الدعايات الكاذبة والأراجيف اليهودية المضللة إلصاقها بأهل فلسطين من مجاهدين ومرابطين .

ولم يكن هذا الحب لفلسطين والدفاع عن مقدساتها مقصوراً على أهل فلسطين وحدهم ، بل شاطرتهم الأمتان العربية والإسلامية في ذلك ، وما موقف السلطان عبد الحميد الثاني عنا ببعيد ، حيث حاولت الحركة الصهيونية الاتصال به لإقناعه بفتح باب الهجرة لليهود إلى فلسطين ، مستغلين الضائقة المالية الشديدة للدولة العثمانية ، حيث وعدوا بتقديم (١٥٠) مائة وخمسين مليون ليرة إنجليزية ذهباً ، ولكن السلطان عبد الحميد الثاني رفض كل هذه الإغراءات المالية ورد عليهم بقوله : (انصحوا الدكتور هرتزل بألا يتخذ خطوات جديدة في هذا الموضوع ، إني لا أستطيع أن أتخلى عن شبر واحد من الأرض ، فهي ليست ملك يميني بل ملك شعبي ، لقد قاتل شعبي في سبيل هذه الأرض ورواها بدمه ، فليحتفظ اليهود بملايينهم ، إذ مزقت

إمبراطوريتي ، فلعلهم يستطيعون آنذاك بأن يأخذوا فلسطين بلا ثمن ، ولكن يجب أن يبدأ ذلك التمزيق أولاً في جثثنا وإني لا أستطيع الموافقة على تشريح أجسادنا ونحن على قيد الحياة) [1].

ونتيجة لهذا الموقف المشرف ، ورفض السلطان عبد الحميد الثاني إعطاء أية موافقة رسمية لاستيطان اليهود في فلسطين ، فقد عمدوا إلى التآمر على حياته ، والاتفاق على خلعه .

هذا الموقف المشرف يسجل بمداد من نور للسلطان عبد الحميد الثاني العثماني ، الذي رفض كل الإغراءات والتهديدات ، كما أصدر ـ رحمه الله ـ أمراً يحرم فيه على اليهود شراء الأراضي في فلسطين .

لقد دفع السلطان عبد الحميد عرشه ثمناً لهذا الموقف المشرف ، وهذا هو موقف كل العرب والمسلمين .

إن للباطل جولة ثم يضمحل ، ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ (آل عمران: ١٤٠)، ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ﴾ (آل عمران: ١٧٩).

ودفاع الشعب الفلسطيني عن وطنه الغالي فلسطين لا يخفى على القاصي والداني ، وما الانتفاضات والمواقف الشعبية المشرفة التي قامت في فلسطين إلا دليل واضح على ذلك ، فالشعب الفلسطيني عندما يدافع عن وطنه ، فإنه لا يدافع عن فلسطين فحسب، إنما يدافع عن كرامة الأمتين العربية والإسلامية .

وإن الحقائق والأمثلة التي ذكرت آنفاً من مواقف ووقفيات ما هي إلا غيض من فيض تظهر بجلاء مدى ارتباط الفلسطينيين بوطنهم ، وحبهم له ،

---

(١) د . حسن صبري الخولي ، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين جـ ١،ص١٠١، ١٠٢

وتمسكهم بدينهم وأرضهم ، ودفاعهم عن مقدساتهم ، ففي الوقت الذي تكالبت فيه أيدي البغي والعدوان على أرضنا ومقدساتنا في فلسطين الحبيبة ، وفي ظل الأجواء الضاغطة عاش أبناء الشعب الفلسطيني المعاناة مزدوجة ، احتلال بريطاني ، وأطماع صهيونية ، وظروف اقتصادية سيئة فرضتها السياسة البريطانية لتحقيق ما تنشده ضمن إطار التحالف البريطاني الصهيوني ، في هذا الوقت العصيب برزت مواقف مشرفة للفلسطينيين الذين أخلصوا لدينهم ووطنهم ، فرفضوا كل الإغراءات الدنيوية الزائلة ، وقرروا العمل بقدر إمكانياتهم المحدودة في سبيل الحفاظ على الأرض وصونها من الدنس وتعرضها لإغراءات البيع والشراء ، وعملوا على وقفها لصالح المسلمين وللخير العام ، فهذه صور مشرفة من أبناء شعبنا أقدمها للأمتين العربية والإسلامية لعلها تكون قدوة صالحة لجيل مكافح أبي ، يعمل لحفظ أرضه وترابه بكل إمكاناته ، وسنوضح ذلك من خلال النقاط الآتية .

* * *

أولاً : المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى في فلسطين وقف سداً منيعاً أمام الأطماع الإسرائيلية في أرض فلسطين

وضعت القوات البريطانية يدها على جميع المؤسسات والدوائر الرسمية التي تركتها الحكومة العثمانية في فلسطين ، لذلك فقد كانت الأوقاف والمحاكم الشرعية الإسلامية تدار من قبل الحكومة البريطانية ، حيث أوكلت هذه المهمة إلى السكرتير القضائي البريطاني (نورمان نبتويش) الذي أغضب المسلمين بسوء تصرفاته تجاه المقدسات الإسلامية ، مما دفعهم إلى عقد مؤتمر في القدس في ٩ تشرين الثاني ١٩٢٠م ، ضم المفتين والقضاة والعلماء في فلسطين للمطالبة بإيجاد إدارة إسلامية بحتة ، لتتولى أمر المحاكم الشرعية والإشراف على الأوقاف الإسلامية ، حيث خرج المؤتمرون بضرورة تشكيل مجلس إسلامي شرعي أعلى يتولى جميع الشؤون الإسلامية في فلسطين ليكون رمزاً لطموحات المسلمين في الاستقلال الديني ، وترجمة لهذه الطموحات إلى واقع أصدر المندوب السامي البريطاني نظاماً نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩٢١م ، جاء فيه الإعلان بشكل رسمي عن ميلاد المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى .

وقد كانت نتائج الانتخابات لأول مجلس إسلامي أعلى ، والتي جرت عام ١٩٢٢م على النحو التالي :

- الحاج أمين الحسيني ، مفتي القدس رئيساً .
- عبد اللطيف صلاح ، لواء نابلس عضواً .
- محمد مراد ، قضاء حيفا عضواً .
- عبد الله الدجاني ، قضاء يافا عضواً .

ـ سعيد الشوا ، لواء الجنوب عضواً[1] .

وبذلك يكون المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى في فلسطين قد رأى النور عام ١٩٢٢م لإدارة المحاكم الشرعية والأوقاف والشئون الدينية ، برئاسة الحاج أمين الحسيني[2] ـ رحمه الله ـ **ومن أبرز مهام المجلس ونشاطاته :**

- قام المجلس بتنظيم شؤون الأوقاف .
- افتتح كلية إسلامية ومدارس في مختلف أنحاء البلاد .
- ساهم مساهمة فعلية في إقراض الكثيرين من أصحاب الأراضي أموالاً من صناديق الأيتام للحيلولة دون تسرب أراضيهم لليهود .
- قام بشراء مساحات كبيرة من الأراضي وعدد من القرى كقرية دير عمرو وزيتا وجعلها وقفاً على أهلها .
- اشترى الأراضي المشاع في قرى الطيبة وعتيل والطيرة .
- كان المجلس يعقد مؤتمراً سنوياً يشارك فيه علماء الدين والشخصيات الوطنية لتنظيم وسائل مقاومة بيع الأراضي لليهود ، ويصدر فتاوى بتكفير من يبيع أرضه لهم أو يقوم بعملية السمسرة لبيعها[3] .

ومما يدلل على فعالية المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى ما ذكرته تقارير حكومة الانتداب السنوية إلى اللجنة الدائمة للانتدابات في عصبة الأمم في جنيف : أن سبب قلة انتقال الأراضي إلى اليهود هو المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى[4].

---

(١) الحوت، بيان : «القيادات والمؤسسات في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت، الطبعة الثانية ـ دار الأسوار ، عكا ص ٢٠٦، ٢٠٧ .

(٢) من مواليد القدس سنة ١٨٩٧ درس في الأزهر الشريف ثم عمل مفتيا في القدس عام ١٩٢١م، وعين رئيساً للمجلس الإسلامي عام ١٩٢٢م، ترأس اللجنة العربية العليا عام ١٩٣٦م، نفى إلى ألمانيا، ثم لجأ إلى لبنان، توفي عام ١٩٧٤م ، (من كتاب صفحات من حياة الحاج/ أمين الحسيني ـ عوني جدوع العبيدي ، ط (١) ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م ، مكتبة المنار ـ الأردن) .

(٣) الموسوعة الفلسطينية، ٨٨/٤ ،الطبعة الأولى .

(٤) الموسوعة الفلسطينية، المرجع السابق، ص٨٨ .

وقد توسع دور المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى ليصبح قادراً على التأثير في الأحداث حيث شارك في الإضراب الكبير عام ١٩٣٦م وأصبح هيئة إسلامية قوية حقيقية وغدا المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى على مر الأيام أقوى قوة عربية وطنية في البلاد .

حلت سلطات الاحتلال الصهيوني بعد الاحتلال عام ١٩٤٨م المجلس ، وألغت العمل بقوانينه ومراسيمه وخسرت الأوقاف والمقدسات الإسلامية ممتلكاتها[١] .

وقد قام المجلس الإسلامي الأعلى بدور واضح لإنقاذ الأراضي العربية ، ومنع وقوعها في براثن المؤسسات الصهيونية ، ووصف الحاج أمين الحسيني دور المجلس بقوله : (ومنذ تأسس المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى الذي انتخبه الفلسطينيون لإدارة المحاكم الشرعية والأوقاف والشؤون الإسلامية في فلسطين عام ١٩٢٢م ، قام بأعمال عظيمة لصيانة الأراضي من الغزو اليهودي ، فمنع بواسطة المحاكم الشرعية التي كان يشرف عليها بيع أو قسمة أية أرض كان للقاصرين نصيب فيها ، وكذلك اشترى المجلس من أموال الأوقاف الإسلامية كثيراً من الأراضي التي كانت عرضة للبيع ، وأقرض كثيرين من أصحاب الأراضي المحتاجين قروضاً من صناديق الأيتام ليصرفهم عن البيع)[٢].

ومنذ عام ١٩٣٢م اتخذ المجلس سياسة جديدة للحد من بيع الأراضي إلى اليهود ، وذلك من خلال شراء الأراضي المشاع في مختلف قرى قضاء طولكرم والسهل الساحلي نظراً لتركيز اليهود على أراضي هذه المناطق ، وتكمن خطة المجلس في هذا المجال بشراء أو الحصول على جزء من حقوق

---

(١) واقع المقدسات والحريات الدينية في فلسطين المحتلة لإبراهيم مهنا،ص٣٩، مطبعة جمعية عمال المطابع التعاونية ـ عمان ٢٠٠٢م .

(٢) كتاب حقاق عن قضية فلسطين، إصدار مكتب الهيئة العربية العليا بالقاهرة ١٩٥٤، ص ١٠ .

الفلاحين المشاركين في الأراضي المشاع ، ولما كانت الأرض المشاع غير مقسمة بين الفلاحين في القرية ، فإن المجلس بهذه الطريقة يمنع أو على الأقل يعرقل بيع الجزء المتبقي من الأرض ، وعلاوة على ذلك فإن دخول المجلس كشريك في الأرض المشاع يجعل الشخص الذي يقاسمه لا يفكر ببيع أرضه لليهود لأن ذلك يحتاج إلى موافقة جميع الشركاء على عملية البيع والتوقيع على المعاملات الرسمية ، وأدت هذه السياسة إلى التقليل من تركيز اليهود على شراء هذه الأراضي في حالة مقاسمة المجلس أو اشتراكه فيها ، إذ أن الوكالة اليهودية كانت تشترى الأراضي المشاع في حالة واحدة ، وهي إدراكها بأنها ستتمكن من شراء الجزء الباقي ، ومن هنا فقد عمل المجلس على منع إمكانية بيع هذه الأراضي لليهود[١] .

وقد أوكلت مهمة متابعة الأوقاف الإسلامية في فلسطين للمجلس الإسلامي الشرعي الأعلى إبان الانتداب البريطاني ، وحتى نهاية فترة الانتداب عام ١٩٤٨م ، وكانت أراضي الأوقاف تشكل ١٦/١ من مجموع الأرض الفلسطينية[٢] (مساحتها حوالي ١,٧ مليون دونم) ، وبعد التشريد الجماعي للشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨م ، وتشريد أعضاء المجلس الإسلامي ولجنة الوقف الإسلامي اعتبرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مالكي الأرض غائبين ، رغم أن لجنة الأوقاف كانت ذات مسؤولية إدارية فقط[٣]، والأموال والأراضي لم تكن ملك اللجنة ، إنما أملاك خاصة بالمسلمين ، وأملاك الله حسب الشريعة الإسلامية .

وكان الحاج أمين الحسيني بوصفه رئيساً للمجلس الإسلامي الشرعي الأعلى يشتري في بعض الأحيان أراضي القرية ويجعلها وقفاً على أهلها ،

---

(١) ملكية الأراضي في فلسطين ، د . محمد الحزماوي، مؤسسة الأسوار ـ عكا ١٩٩٨م،ص٣٥٤ .

(٢) دائرة شؤون الوطن المحتل ، منظمة التحرير الفلسطينية ، الأوقاف الإسلامية تحت الاحتلال ١٩٤٨ ـ ١٩٨٧م ، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن ، ١٩٨٧م ، ص٥ .

(٣) الأوقاف الإسلامية تحت الاحتلال، المرجع السابق،ص١١ .

فيمنع بذلك الأهالي من بيع هذه الأراضي ، ويبقون يعملون فيها ، مقابل دفع جزء من المحصول يعادل الخمس إلى المجلس[١] .

وفي عام ١٩٣٤م قرر المجلس تبني طرقاً جديدة لمنع بيع الأراضي من خلال حملات توعية واسعة في المدن والقرى الفلسطينية ، فحث الأهالي على التمسك بأراضيهم وعدم التفريط بها ، وفي شهر تشرين الثاني من العام نفسه ، قام الحاج أمين الحسيني بنفسه بزيارة مختلف المناطق في فلسطين التي كان اليهود يحاولون شراء الأراضي فيها ، ووضح للسكان أن بيع الأراضي لليهود محرم في الدين الإسلامي ويعتبر خيانة ، وأخذ بإرسال الرسل وأئمة المساجد بشكل مستمر إلى القرى والمدن يجتمعون مع الأهالي في الأماكن العامة كالمضافة أو ديوان القرية ، وخطباء الجمعة في المساجد ، يحثون الأهالي على عدم بيع الأراضي ، ويبينون المخاطر التي تلحق بفلسطين من جراء بيع الأراضي إلى اليهود .

وشكل المجلس لجاناً وجمعيات للوعظ والإرشاد وحث الناس على الاحتفاظ بأراضيهم ، كما شكل لجاناً خاصة من كبار المحامين لمنازعة اليهود في صفقات الأراضي التي يعقدونها ، بل كان أحياناً يدخل طرفاً ثالثاً في صفقات الأراضي المهددة بالتسرب لليهود ، فيشتري بعض الحصص فيها وينازع اليهود على بقيتها[٢].

وكان المجلس يقرض الكثير من أصحاب الأهالي المحتاجين قروضاً من صناديق الأيتام حتى يمنعهم من بيع أراضيهم ، كما كان يعقد مؤتمراً سنوياً للعلماء ورجال الدين من أجل تنظيم وسائل المقاومة لليهود لمنعهم من شراء الأراضي[٣].

---

(١) ألف يوم مع الحاج أمين الحسيني ، زهير الماردينى ، ص ٨٠ ، فلسطين والحاج أمين الحسيني ، زهير الماردينى ، ص ٧٢ .

(٢) دراسة سياسية علمية مركزة عن الأسباب الحقيقية لنكبة فلسطين ، إميل الغوري ، ص ٢٨ .

(٣) كتاب حقائق عن قضية فلسطين ، ص١٠،١١ إصدار مكتب الهيئة العربية العليا بالقاهرة ١٩٥٤م .

وكانت ذروة جهود المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى وحملاته في إنقاذ الأراضي ، قد تمثلت في اجتماع كبير عقد في مدينة القدس في ٢٩ كانون الأول ١٩٣٤م ، حضره شيوخ القرى وأعيانهم ، وتحدث في هذا الاجتماع كل من الحاج أمين الحسيني والشيخ حسن أبو السعود ، حيث بينوا أن الأراضي ملك لله ولا يجوز بيعها ، وأصدر الحاج أمين الحسيني فتوى دينية عرفت باسم (فتوى سماحة المفتي الأكبر السيد محمد أمين الحسيني بشأن بيع الأراضي في فلسطين للصهيونيين ذكر فيها أن تمليك الأرض بفلسطين للصهاينة ، يؤدي إلى محو أثر المسلمين وإطفاء نور الإسلام والعرب منها ، وقد أصبح الكثير ممن تسربت أراضيهم إلى الصهاينة بلا مأوى ولا مورد عيش ، ولم يبق أمامهم إلا ترك البلاد ، كما ورد في الفتوى بأن بيع كل شبر من أرض فلسطين يعد خيانة لله ولرسوله وللمسلمين جميعاً ، وإطفاء النور الإسلامي في الأرض المقدسة ومساعدة على إخراج المسلمين من ديارهم ودعا الحسيني في هذه الفتوى ، الزعماء والأعيان والرؤساء والعلماء ليقوموا بواجبهم نحو هذا الأمر ، ويدعو المسلمين إلى التمسك بأراضيهم ويبينوا لهم حكم الله فيمن باع أرضه للصهاينة مباشرة أو بالواسطة ، وفيمن توسط وسمسر بالفعل أو القول ، وفيمن يسهل أمر هذا البيع بأية وسيلة[1] .

وإمعاناً من سلطات الاحتلال في مصادرة الأراضي العربية ونهبها أقرت بتاريخ ١٩٥٠/٣/١٤م قانون أملاك الغائبين ، وهذا القانون ينسحب على جميع أموال المسلمين الفلسطينيين الذين تم طردهم من وطنهم ومنها الأوقاف ، وحيث إن أراضي الأوقاف في فلسطين تشكل ما نسبته (٦,٢٥٪) من إجمالي

---

(١) مجموعة الفتاوى الخطيرة التي أصدرها علماء المسلمين في فلسطين وفي غيرها من الأقطار الإسلامية بتكفير من يبيع أرضه من اليهود أو يسمسر أو يباعد أو يرضى بإخراج الأراضي من أيدي العرب إلى اليهود القدس ص ١١،١٢ مطبعة دار الأيتام الإسلامية كذلك انظر : وثائق إحياء التراث الإسلامي ، ملف رقم (٦٠/٩١ و٣٤/٦) .

أراضي فلسطين ، أصبحت هدفاً من أهداف الاستيطان والتهويد تحت أسماء وقوانين مختلفة .

وقد وقف المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين سداً منيعاً أمام الأطماع الإسرائيلية ، حيث كانت هناك محاولات وطنية عديدة للوقوف أمام تيار ابتلاع الأراضي الوقفية من قبل اليهود ، وتحمل الوثيقة الأولى من وثائق المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في القدس جوانب من قضية الوقف الإسلامي في فلسطين وهي مؤرخة بتاريخ ١٣٥٤/٨/٢ هـ الموافق ١٩٣٥/١١/٢٨م[١].

وهي موقعة من الحاج محمد أمين الحسيني رئيس المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى وقتذاك ، ومصدرة باسم المجلس ، والوثيقة عبارة عن ورقة واحدة مطبوعة على الآلة الكاتبة ، وهي محفوظة في ملف رقم « ٣/٨٠و٦/٣٥/١ » من ملفات قسم إحياء التراث الإسلامي في القدس ، ضمن مجموعة أخرى من الأوراق .

وتدور الوثيقة حول قرار المجلس الأعلى بتعيين السيد صفوت يونس في إحدى وظائف دائرة أوقاف القدس ، وفيها : إبلاغ لمدير أوقاف القدس بهذا القرار ، على اعتبار أن المجلس الأعلى كان مسئولاً عن جميع دوائر الأوقاف في فلسطين .

والوثيقة تبين الهدف الذي كان يطمح الحاج أمين وبقية أعضاء المجلس إلى تحقيقه عبر جهاز المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى فيما يتعلق بالمحافظة على أراضي فلسطين من التسرب للمؤسسات الصهيونية المكرسة لابتياع الأرض ، وتسجيلها لمصالح الاستيطان اليهودي بدعم حكومة الانتداب ورعايتها ، ويتلخص ذلك فيما يلي :

١- إيجاد سجل عمومي لأملاك الوقف وأراضيه .

---

(١) وثائق مؤسسة إحياء التراث الإسلامي بالقدس .

٢- حفظ وثائق الوقف القديمة والحديثة من وقفيات ومستندات الدفتر الخاقاني «السلطاني» الذي يضم تفاصيل واسعة عن أراضي فلسطين .

٣- التحري عن الأراضي الوقفية وضبطها .

٤- تصميم خارطة لجميع أراضي الأوقاف .

٥- تسييج أراضي الأوقاف وتحريشها عند الحاجة وتهيئة استغلالها بالإيجار والغرس .

٦- تهيئة قضايا الأراضي الوقفية أمام المحاكم المختصة .

٧- حث الأهالي على وقف قسم من أراضيهم على المساجد .

٨- مقاومة بيوع الأراضي لليهود .

ولتحقيق هذه الأهداف ، يقول الحاج أمين الحسيني : «لا بد من تعيين موظف يتفرغ ، ويقوم بتهيئة ما يلزم من معاملات وإحضارها» .

وكان السيد صفوت قد عمل بصورة مؤقته في جزء من هذه القضية ، فأصبح من الضروري تثبيته في وظيفته خاصة بهذا الأمر .

هذا ، هو ملخص الوثيقة[١] .

أما من مبررات النقاط الثماني ، فالمعروف أن الوقف من ناحية قانونية يمنع بيعه أو هبته ، وتبقى رقبة العقار بين المؤسسة الإسلامية التي كانت تمثلها «الدولة» في العهد العثماني ، و«المجلس الأعلى» في العهد الإنجليزي .

لذا نجد أن الأرض الوقفية لا يمكن لليهود أن يشتروها بشكل قانوني ، ولكن المشكلة التي واجهت المجلس الأعلى لدى تسلمه مسئولية إدارة الأوقاف الإسلامية في فلسطين تمثلت في ضياع كثير من المستندات التي تبين مواقع العقارات الوقفية وحدودها ومساحاتها .

---

(١) وثائق مؤسسة إحياء التراث الإسلامي بالقدس .

وكان هذا الضياع لسببين :

أولهما : الفوضى التي عصفت بالبلاد عقب انقلاب ١٩٠٨م ، وتسبب سوء الإدارة في فقدان الكثير من الأوراق .

وهناك وثيقة رفعها عدد من علماء القدس في تشرين الثاني «نوفمبر» سنة ١٩١٣م إلى الصدارة العظمي والمشيخة الإسلامية ، ونظارة المعارف في «اسطنبول» حول أوضاع الأوقاف المزرية في فلسطين وأعمال الحكومة لها[١].

ثانيهما : أن العثمانيين أثناء انسحابهم من القدس عام ١٩١٧م أخذوا معهم عدداً كبيراً من الوثائق والمستندات الحكومية ، ومنها بالتأكيد بعض مستندات الوقف .

ولهذا السبب الأخير كان المجلس الأعلى في عهد الإنجليز يضطر في بعض الأحيان إلى إيفاد أشخاص إلى «اسطنبول» ليقوموا باستخراج وثائق تتعلق بالوقف .

هذا ، وإن أغلب البنود الواردة في الوثيقة لم تنفذ تماماً ، فمع أن المجلس نجح في تجميع جزء من وثائق الوقف وحججه ، وأحيا جزءاً لا يستهان به من الأراضي الوقفية المهملة ، وتابع أمام المحاكم عدداً من قضايا الأراضي ، إلا أن قصر المدة التي عاشها المجلس تحت رئاسة الحاج أمين بعد هذا التاريخ ، وانشغال المجلس بالقضايا السياسية الساخنة لم يسمحا بمتابعة تنفيذ هذه البنود .

فمن تشرين الثاني «نوفمبر» سنة ١٩٣٥م وحتى أيلول «سبتمبر» سنة ١٩٣٧م كانت فلسطين تمر بأحداث متعاقبة أهمها الإضراب الشهير وثورة سنة ١٩٣٦ م .

---

(١) مجلة العالم : السبت ٢٨ شباط «فبراير» سنة ١٩٨٧م ٢٨ جمادى الثانية سنة ١٤٠٧ هـ العدد ١٥٩ .

obeikandi.com

أما منع بيع الأراضي لليهود فقد بذل المجلس جهداً كبيرا فيه ، وأثمرت جهوده في إحباط عدة محاولات يهودية لشراء الأراضي .

ومما سبق ذكره يظهر بجلاء الدور البارز والمهم الذي قام به المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى في فلسطين برئاسة عالم فلسطين الجليل سماحة الشيخ أمين الحسيني في التمسك بالأراضي الفلسطينية والذود عنها بالغالي والنفيس ، وذلك بإصدار الفتاوى التي تحذر من بيع الأرض لليهود ، وكذلك التصدي للهجمة الإسرائيلية الشرسة وذلك بشراء الأراضي التي يرغب أصحابها ببيعها لفقر ، أو لعدم قدرة على دفع الضرائب ، أو إغراء من أصحاب النفوس المريضة أو التهديد . . . .إلخ ، وقد برز هذا الدور في تنظيم إضراب سنة ١٩٣٦م ، كما قام المجلس بإقامة المؤسسات الشرعية التي تخرج العلماء ليقوموا بواجباتهم الشرعية ، ثم قاد المقاومة الفلسطينية التي قامت بجهد كبير في التصدي للاعتداءات الإسرائيلية الظالمة ، وبذلك يظهر بجلاء مدى تمسك الفلسطينيين بأرضهم ووطنهم .

* * *

ثانياً : وقف المحسنة المرحومة أمينه بدر الخالدي[1]

جاءت هذه الوقفية ـ في أحلك الظروف ـ التي مرت بالشعب العربي الفلسطيني ، فكانت عام ١٩٤٢م أثناء الحرب العالمية الثانية ، وكان للسماسرة دورهم النشط والفعال في شراء الأراضي وبيعها ، فكانت هذه الوقفية رداً عملياً على ادعاءات القائلين إنّ أهالي فلسطين باعوا بيوتهم وأراضيهم ، ولم تكن المرحومة ـ أمينة الخالدي ـ وحدها هي التي وقفت جميع عقاراتها وأملاكها في تلك الفترة بل تبعها الكثير من المواطنين من أمثال : عائشة ومكرم أبو خضرة من غزة[2]، حيث وقفتا ما يزيد على ثلاثين ألف جنية فلسطيني نقداً بالإضافة إلى جميع أملاكهما والتي تقدر بمئات العقارات لإقامة مستشفى إسلامي في مدينة غزة .

لقد خصص ريع وقفية المحسنة أمينة الخالدي ـ لإنشاء مستشفى إسلامي خيري عام في مدينة القدس يحمل اسمها .

---

(١) أمينة بدر الخالدي : ابنة المرحوم بدر مصطفى الخالدي من مواليد القدس سنة ١٨٥٥م، كان والدها من أعيان مدينة القدس وصاحب عقارات وأملاك كثيرة نال ابنته أمينة صاحبة الوقفية جزءا من العقارات والأموال منقولة آلت إليها عن طريق الإرث الشرعي عن والدها وشقيقها المرحوم خليل الخالدي وأختها نفيسه الخالدي ، قامت ببناء عدة عقارات في منطقة القدس الغربية وعندما شعرت بقرب أجلها وقفت جميع ما يخصها وقفا خيرياً إسلاميا لإنشاء مستشفى خيري في القدس يعرف باسم مستشفى أمينة الخالدي وكان ذلك في شهر نيسان عام ١٩٤٢ وبعد الوقفية بستة أشهر تقريبا توفيت المرحومة أمينة الخالدي بتاريخ ١٩٤٢/١١/٩م ، (عن كتاب وقفية أمينة الخالدي ص ٩٧ ، مؤسسة إحياء التراث الإسلامي بالقدس سنة ١٩٨٨م) .

(٢) ملفات المجلس الشرعي الإسلامي ، ع ق / ١٥ر ٢٢ وقد قدر محامي السيدتين عائشة ومكرم أبو خضرة السيد كمال البربري الأملاك الموقوفة بما يزيد عن ربع مليون جنية فلسطيني .

فما أن انتهت الحرب العالمية الأولى ـ حتى وجدت فلسطين نفسها أمام الانتداب البريطاني ووعد بلفور عام ١٩١٧م واتفاقية سايكس بيكو[١] مما جعل البلاد في غليان مستمر ضد الاحتلال البريطاني والهيمنة على فلسطين ، ومن ثم تسليمها لليهود لقمة سائغة تحقيقاً لوعد بلفور ولتأييد حق اليهود في فلسطين ، واقترح الإنجليز أن يكون جيش اللنبي الزاحف عليها فرقة يهودية حتى إذا فتح الجيش فلسطين كانت تلك الفرقة هي أول الداخلين فيقال إنهم فقدوا فلسطين بالسيف فاسترجعوها بالسيف[٢]، وقد فهم اليهود من وعد بلفور أن فلسطين يهودية ، كما أن إنجلترا إنجليزية ، وأمريكيا أمريكية ، وقال الفرموند وكان وزيراً في الحكومة البريطانية «سأستقيل من منصبي في الحكومة ، وأكرس حياتي لإعادة بناء هيكل سليمان ، على أنقاض المسجد الأقصى ومسجد الصخرة»[٣] .

وبدأت حكومة الانتداب بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى تضع يدها على ممتلكات العرب في فلسطين وتسلمها إلى الصهاينة ، بحجة عدم دفع الضرائب تارة وبحجة استصلاح الأراضي للزراعة تارة أخرى ، وفتحت باب الهجرة على مصراعيه تحت شعار الأرض التي تدر عسلاً ولبناً ، وبدأت حكومة الانتداب تطبق سياسة التجهيل ، ونزعت إدارة التعليم من أيدي العرب وسلمتها إلى الصهاينة ، ووقف علماء الدين والخطباء والمدرسون والأئمة والوعاظ في وجه التيار الجارف لبيع الأراضي وإصدار الفتاوي التي تمنع البيع ، وعقد اجتماع عام في القدس بتاريخ ١٩ شوال ١٣٥٣هـ تاريخ ٢٤ كانون ثاني ١٩٣٥م ، وأصدروا الفتاوى التالية[٤]:

---

(١) حرب عام ١٩٤٨م ـ أحمد العلمي ـ ١٩٨١م .

(٢) فلسطين جـ١ خليل السكاكيني عام ١٩٢٥م .

(٣) المرجع السابق ص٢ .

(٤) جريدة الجامعة العربية / ١٩ شوال ١٣٥٣هـ .

بسم الله الرحمن الرحيم

كل سمسار كافر ومرتد عن دين الإسلام

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ، أما بعد ، فإننا نحن المفتين والقضاة والمدرسين والخطباء والوعاظ وسائر علماء المسلمين ورجال الدين في فلسطين المجتمعين اليوم في الاجتماع الديني المنعقد في بيت المقدس بالمسجد الأقصى المبارك حوله ، بعد البحث والنظر فيما ينشأ عن بيع الأراضي في فلسطين لليهود ، ومن تحقيق المقاصد الصهيونية في تهويد صفوة هذه البلاد الإسلامية وإخراجها من أيدي أهلها وإجلائهم عنها وتعفية أثر الإسلام منها بخراب المساجد والمعابد والمقدسات الإسلامية وإخراج أهلها في الأرض ، وكما يخشى أن يقع لا سمح الله في أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين .

وصدرت عدة فتاوى في ذلك الوقت عن مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني وغيره من علماء البلاد الإسلامية ، كما جاء في فتوى سماحة الشيخ محمد حسين كاشف العراقي[1]، وغيره من العلماء وكلها أكدت على أن السمسار وبائع الأرض خائن وكافر ويستحق القتل[2]، وصدرت نداءات تحث العالم الإسلامي على الوقوف في وجه التيارات الصهيونية وتحميل العالم الإسلامي مسؤولية ضياع أراضي فلسطين ، وأمام فتاوى علماء المسلمين ، تشجع الناس على الوقف الإسلامي وتم وقف قرى بكاملها .

---

(١) محمد حسين الكاشف : ١٨٧٧هـ ـ ١٩٥٤م كان فقيها أصولياً محدثاً مجتهداً ولد بالنجف وتلقى علومه فيها وتصدر للتدريس في سوريا ولبنان ومصر وفلسطين وغيران وباكستان توفي في ١٩ تموز / ١٩٥٤م بإيران ونقل إلى النجف ودفن في مقبرته الخاصة في دار السلام ، انظر ترجمته : معجم المؤلفين ٢٥٠/٩ المنجد ٤٢٩ .

(٢) جريدة الجامعة / مطابع دار الأيتام الإسلامية ٩ شوال ١٣٥٣هـ .

وجاءت هذه الوقفية التي بين أيدينا لتشكل رداً قاسياً على أولئك المشككين في دفاع الفلسطينيين عن وطنهم وتمسكهم بأرضهم .

بتاريخ ١٨ربيع أول ١٣٦١هـ وفق ١٩٤٢/٤/٤م وقفت السيدة أمينة الخالدي وقفيتها الأولى والتي تخص أملاكها خارج سور البلدة القديمة في القدس وبتاريخ ٢٣جمادي الآخرة ١٣٦١هـ وفق ١٩٤٢/٧/٧م وقفت السيدة أمينة الخالدي أيضا وقفيتها الثانية والتي تخص أملاكها داخل سور البلدة القديمة في القدس .

تلخيص وقفية المرحومة أمينة الخالدي

ومن الوقفيات المهمة في مدينة القدس وقفية المرحومه أمينة بدر الخالدي حيث وقفتها على قسمين :

القسم الأول (الوقفية الأولى) :

وهي التي تخص أملاك المرحومة أمينة الخالدي خارج سور البلدة القديمة في القدس وكانت بتاريخ ١٨ربيع أول ١٣٦١هـ وفق ١٩٤٢/٤/٤م وهي محفوظة في محكمة القدس الشرعية سجل رقم (٤٧٦) ص(٨٩)، وتشمل العقارات التالية :

١- حصة واحدة من تسع حصص في أرض ملساء في محلة القمرة بالقدس .

٢- جميع العمارة الملك الكائنة في باب الخليل في القدس قسيمة (١٣) في القطعة رقم(١٣)وهي عبارة عن أرض مساحتها أربعمائة وأربعة وسبعون مترا أنشئ عليها بناء يحتوي على طابق أرضي مؤلف من خمسة حوانيت ومخزنين وطابق أول وطابق ثان وثالث يحتوي على ست غرف ومنافعها ويوجد طابق رابع يحتوي على ست غرف للغسيل .

٣- جميع النصيب البالغ اثنتي عشرة ألفاً وثمانمائة وخمسة وستين حصة من أصل خمس وعشرين ألفا وسبعمائة وثلاثين حصة في أرض ملك عليها داران إحداهما مدرسة والثانية بيت للسكن مساحتها خمسمائة وثلاث

obeikandl.com

وسبعون متراً وخمسة عشر سنتمترا مسجلة على اسمي بدائرة الطابو وتقع هذه السكنة بجوار مقام النبي عكاشة ، وكانت المرحومة قد بنتها من مالها الخاص عام ١٩٣٣م .

٤- ما يخصني وقدره النصف في أرض الملك القطعة رقم ٧ الواقعة في باب الخليل/ القدس البالغة مساحتها ثلاثمائة وخمسة عشر متراً وأربعة وثمانين سنتمتراً ، ويخص المرحومة أمينة الخالدي منها النصف بموجب حجة الوراثة الصادرة عن محكمة القدس الشرعية بتاريخ ١٩٤١/١١/٣م .

٥- جميع ما آل إليّ بالميراث عن شقيقيّ الشيخ خليل أفندي والسيدة نفيسة بموجب حجتي الوراثة المذكورتين وقدره النصف في الأرض المملوكة المشجرة الواقعة في باب الخليل في القدس قطعة ٩ والبالغة مساحتها ثلاثة دونمات ومائتين وسبعة وخمسين متراً مربعاً .

٦- جميع ما آل إليّ بالميراث عن شقيقيّ المذكورين بموجب حجتي الوراثة المرفقتين ، وقدره حصة واحدة من حصتين في أرض الملك الملساء والبالغة مساحتها دونمين وتسعة وثمانين متراً مربعاً الواقعة في باب الخليل بالقدس .

٧- جميع ما آل إليّ بالميراث عن شقيقيّ المشار إليهما بموجب حجتي الوراثة المنوه إليهما وقدره النصف في الأرض الملساء الواقعة في باب الخليل في القدس قطعة(٦) والبالغة مساحتها دونماً واحداً وستمائة وواحد وثمانين متراً مربعاً .

٨- جميع ما آل إليّ ميراثاً عن شقيقيّ المشار إليهما وهي قطعة أرض تحتوي على تسعة مخازن ومطلعين لدرجين .

٩- جميع ما آل إليّ ميراثا عن شقيقيّ المشار إليهما في الأرض الملك المشجرة الواقعة في باب الخليل ومساحتها تسعمائة وسبعة عشر متراً

مربعاً ، وتحتوي في الوقت الحاضر على طابق أرضي مؤلف من أربعة مخازن وسقفين . . .

١٠- جميع ما آل إليّ ميراثا عن شقيقتي السيدة نفيسة وقدره حصة من حصتين وهي قطعة أرض مساحتها أربعمائة وأربعة وتسعين متراً مربعاً .

وقد وقفت جميع هذه العقارات وقفا خيريا لإنشاء مستشفى يسمى «مستشفى أمينة الخالدي» ومستوصف بالقدس .

لقد تعرضت الوقفية المذكورة للطعن من أهالي الواقفة وقد أخذت دوراً فعالاً في إقامة الاستئناف والقضايا حتى وصل الأمر إلى مجلس الملك الخاص في بريطانيا وتمكن الواقفون من كسب القضية[1] .

القسم الثاني (الوقفية الثانية) :

وهي التي تخص أملاك المرحومة أمينة الخالدي داخل سور البلدة القديمة في القدس وكانت بتاريخ ٢٣ جمادى الآخرة ١٣٦١هـ وفق ١٩٤٢/٧/٧م وهي محفوظة في محكمة القدس الشرعية سجل رقم (٤٧٦)ص(١١٠) ، وتشمل العقارات التالية :

أولاً :

١- دكان داخل أسوار مدنية القدس في حارة الدباغة .

٢- دكان داخل أسوار مدينة القدس بالقرب من الدكان السابق .

٣- دكان ثالث يخص المورث (١٢) قيراطاً من أصل (٢٤) قيراطاً .

٤- دكان رابع في المنطقة نفسها يخص المورث (١٢) قيراطاً من أصل (٢٤) قيراطاً .

---

(١) سجلات المحكمة الشرعية بالقدس عدد (٨) ص ٩٠ مجلد (٤٧٦) .

٥- دكان خامس في المنطقة نفسها يخص المورث (١٢) قيراطاً من أصل (٢٤) قيراطاً .

٦- دكان سادس في المنطقة نفسها يخص المورث (١٢) قيراطاً من أصل (٢٤) قيراطاً .

٧- حاكورة ملك واقعة داخل السور بباب العامود يخص المورث (١٢) قيراطاً من أصل (٢٤) قيراطاً .

٨- فرن بباب العامود وهو اليوم معمل بلاط يخص المورث (١٢) قيراطاً من أصل (٢٤) قيراطاً .

٩- دار في محلة الجواعنة يخص المورث ستة قراريط من أصل(٢٤) قيراطاً .

ولدى البحث في السجلات تبين أن العقارات المسجلة تحت رقم (٢٢٧ ـ ٢٤٤) مايو (أيار) (٣٢٥) جميعها ملك ولا مانع من وقفها ، وإنها وقفت جميع ما يخصها وقفاً صحيحاً شرعياً على المستشفى والمستوصف أبد الآبدين ودهر الداهرين ينتفع به الفقراء .

ثانياً : وقفت أيضا جميع ما يخصني إرثا عن المرحوم والدي في الدار المعروفة بدار عقل وتعرف الآن بدار السراي ، وتقع هذه الدار بجانب عمارة المجلس الإسلامي في أقصى الجهة الغربية من الشمال قرب باب الغوانمة وهي مؤجرة حاليا لعائلة الأيوبي .

ثالثاً : وقفت أيضا جميع المنقولات التي تخصني استقلالاً وما يخصني من منقولات مشتركة سواء أكانت في الأصل موروثة عن المرحوم والدي أو عن المرحومة والدتي أو عن المرحوم شقيقي الشيخ خليل الخالدي والمصاغ والحلي وهي شكلة كبيرة من الماس لها خمسة أرجل مفقود منها بعضها ودبوس ألماس ثمين وكوستيك ذهبي طوله حوالي متر وثمانين سنتمتراً وأسورة ذهب فيها حجر ياقوت كبير وخاتم ماسي وله حجر كبير في الوسط وحولها ثمانية أحجار صغيرة من الماس وحجاب ذهب كبير قديم

وشكلة ألماس صغيرة أحضرتها للمجلس الشرعي ، وأوقفتها تبعا للوقف وكذلك وقفت ما يخصني من كتب المرحوم أخي خليل الخالدي وينتفع بها طلاب العلم .

رابعاً : وقفت جميع ما يخصني في دار علاء الدين البوصيري والتي هي لورثة بدر الخالدي .

خامساً : وقفت ما يخصني في الدار المعروفة بدار نور الدين والملاصقة لدار السراي .

سادساً : وقفت جميع ما يخصني في الدار المعروفة بمحلة الواد .

سابعاً : وقفت جميع ما يخصني في الدكان الواقعة في سوق البازار .

ثامناً : وقفت جميع ما يخصني في دكان آخر في سوق البازار .

تاسعاً : وقفت جميع ما يخصني في دكان ثالث في سوق البازار[1] .

وكون هذه الوقفية صدرت من إحدى نساء فلسطين يعتبر دليلاً قطعياً على مشاركة المرأة الفلسطينية في المحافظة على تراب فلسطين وحفظه من الضياع .

هذه وقفية الحاجة أمينة الخالدي جاءت لتبين للعالم كله بأن الفلسطينيين بدينهم متمسكون ، وعن عقيدتهم وأوطانهم مدافعون ، وأنهم لم يفرطوا في شبر واحد من فلسطين الحبيبة .

إننا نضع هذه الوقفية لتكون نوراً أمام الأجيال القادمة ليتمسكوا بأرضهم ومقدساتهم .

* * *

(١) سجلات المحكمة الشرعية بالقدس عدد ٨ ص١١٠ سجل ٤٧٦ .

ثالثاً : وقفية المحسنتين

عائشة إبراهيم أبو خضرة ، وابنتها مكرم سليم أبوخضرة[1] .

تعد هذه الوقفية من أهم الوقفيات في تاريخ فلسطين بصفة عامة وتاريخ مدينة غزة بصفة خاصة ، فقد جاءت في ظروف دقيقة من تاريخ الشعب الفلسطيني ، حيث تبرعت المحسنتان الكريمتان بجميع أملاكهما في مدينة غزة وسائر فلسطين وجعلتاه وقفاً لله .

وإنني إذ أقدم هذه الوقفية لتكون صورة مشرقة لعطاء أبناء شعبنا الفلسطيني وحبهم لدينهم ووطنهم ، اخترتها من ملفات المجلس الإسلامي الأعلى حيث تقدمت المحسنتان عائشة إبراهيم أبو خضرة ، وابنتها مكرم سليم أبو خضرة إلى المجلس الإسلامي الأعلى باستدعاء تطلبان فيه إنشاء وقف لبناء مستشفى إسلامي بغزة بقيمة ثلاثين ألف جنيه فلسطيني ، ويشمل ذلك بناء المستشفى المقترح وتأثيثه ، وأُودع المبلغ المذكور في بنك الأمة العربية بغزة ، كما قامت السيدتان المذكورتان بوقف جميع أراضيهما في غزة ويافا وبئر السبع وأسدود ، وأقضيتها على المستشفى المذكور ، وأثناء عزم السيدتين

---

(١) السيدة عائشة بنت المرحوم الحاج إبراهيم أفندي خليل أبو خضرة ولها بنت اسمها السيدة مكرم بنت المرحوم سليم أفندي وكانتا من سكان المحلة الغربية في مدينة غزة هاشم ويظهر أنهما قد ورثتا أراضي وعقارات وأموال كبيرة في ذلك الوقت واحتساباً لوجه الله تعالى قامتا بوقف عقارات في منطقة بئر السبع وغزة وذلك لمصلحة إنشاء مستشفى إسلامي في مدينة غزة وقد تبرعتا بمبلغ « ٣٣ » ألف جنية فلسطيني وذلك لبناء مستشفى خيري إسلامي ومسجد مجاور للمستشفى تقام فيه الصلوات ، وقامتا كذلك بتعيين الدكتور طاهر أفندي الخطيب متولياً على الوقف وفي بادرة خير أخرى ونفعاً لفقراء المسلمين قامتا بالتبرع بمبلغ عشرة آلاف جنية فلسطيني لفقراء مكة المكرمة والمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ، و بتاريخ ١٩٥٩/١/١٥م توفيت الحاجة عائشة أبو خضرة وفي ١٩٧٤/٨/٢٧م توفيت البنت مكرم أبو خضرة رحمهما الله تعالى ، من كتاب (غزة عبر التاريخ ، أ . إبراهيم سكيك ٧٥/١٤ ، مطبعة الهيئة الخيرية بغزة ، سنة ١٩٨٨م) .

المذكورتين التوجه إلى الأراضي الحجازية لأداء فريضة الحج وزيارة مسجد المصطفى ﷺ قامتا بأخذ عشرة آلاف جنيه فلسطيني من مالهما الخاص لشراء عقارات ووقفها على بعض الجهات الخيرية كمدارس الأيتام في مكة المكرمة والمدينة المنورة .

ونظراً لأهمية هذه الوقفية أقدم موجزاً عن أهم ما جاء فيها حسب سجلات المجلس الإسلامي الأعلى والمراسلات التي حصلت عليها مع مأمور الأوقاف الإسلامية بغزة ، والحجج الوقفية الموجودة في المحاكم الشرعية ، لتكون هذه الوقفية وغيرها من الوقفيات في فلسطين الرد العملي الأكيد على الذين ينكرون أهمية هذا الوقف وأن الفلسطينيين لم يحافظوا على وطنهم ويدَّعون أنهم باعوا أرضهم بأبخس الأثمان .

أولاً : بتاريخ ١٠ رجب ١٣٦٢هـ وفق ١٣ تموز ١٩٤٣م وقفت المحسنتان مكرم وعائشة أبو خضرة مبلغ ثلاثين ألفاً من الجنيهات الفلسطينية لبناء مستشفى بغزة وتأثيثه يعالج فيه فقراء المسلمين مجاناً ، واشترطتا التولية لهما مدة حياتهما مع مأمور أوقاف غزة وعينتا القاضي الشرعي ناظراً ، والمبلغ المذكور أودع في بنك الأمة العربية بغزة بتاريخ ١٩٤٣/٧/١٤م بدون فائدة ، حيث تقدمت السيدة عائشة بنت المرحوم الحاج إبراهيم بن السيد خليل أبي خضرة ، وابنتها السيدة مكرم بنت المرحوم سليم أفندي بن السيد عبد الله أبي خضرة بطلب تحريري إلى المحكمة الشرعية في غزة ، وتوجه السيد محمد ناجي أبو شعبان وكيل قاضي غزة الشرعي بصحبة أحد كتاب ضبط المحكمة إلى المحلة الغربية بغزة وعقدا مجلساً شرعياً حضرته كل من السيدتين المذكورتين ومعهما المعرفون شرعاً وهم رشدي الحاج سعيد الشوا ، والحاج موسى الصوراني ، والدكتور الحاج طاهر تاج الدين الخطيب وجميعهم من سكان غزة ، وقررت كل واحدة من السيدتين المذكورتين أعلاه بالطوع والاختيار قائلة : إننا طلباً في الأجر ورغبة في الثواب من الله سبحانه

وتعالى وعملاً بقول النبي ﷺ : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ، صدقة جارية ، وعلم ينتفع به وولد صالح يدعو له » ، وعلماً منا بأن من الصدقة الجارية بناء مستشفى لمرضى المسلمين الفقراء ومعالجتهم فيه مجاناً ، فقد توكلنا على الله تعالى واتفقت كل منا على ما سيأتي رضاً وطوعاً واختياراً غير مجبرتين ولا مكرهتين على إقرارنا الآتي ، وجرى جميع ذلك بحضور المعرفين المذكورين ، وحضور الطبيب عادل أفندي بن السيد عبد الفتاح بن السيد سليمان نسيبة ، وناجي أحمد الصلاح مأمور أوقاف غزة ، وعطا هاشم الشوا ، وقررت السيدة عائشة قائلة : إنني وقفت وحبست وأبدت وقفاً صحيحاً وحبساً شرعياً أبداً مبلغ عشرة آلاف جنيه فلسطيني من العملة الدارجة المتعامل بها لبناء مستشفى وتأثيثه لفقراء مرضى المسلمين ومعالجتهم فيه مجاناً وذلك في مدينة غزة ، ودار لسكنانا بجانبه حتى أسكنها مع ابنتي مكرم الحاضرة مدى حياتنا ثم تضاف بعد ذلك للمستشفى المذكورة ، وقررت السيدة مكرم المذكورة قائلة : إنني وقفت وحبست وأبدت وقفاً صحيحاً وحبساً شرعياً مبلغ عشرين ألف جنيه فلسطيني من العملة المتعامل بها لبناء المستشفى الذي ذكرته والدتي السيدة عائشة الحاضرة وتأثيثه لفقراء مرضى المسلمين ومعالجتهم فيه مجاناً وذلك في مدينة غزة ، والدار المذكورة بجواره لكي نسكنها مدى حياتنا ثم تضاف بعد وفاتنا للمستشفى المذكور ، وقررت الموقفتان المذكورتان قائلتين : « إننا وقفنا مبلغ الثلاثين ألف جنيه فلسطيني المذكورة من أموالنا الخاصة على بناء المستشفى الإسلامي في غزة والدار التابعة المذكورة ، واشترطنا التولية لنفسنا مدى حياتنا مشتركتين مع مأمور أوقاف غزة في هذه التولية حيث عيناه متولياً ثالثاً معنا ، وعيّنا ناظراً مشرفاً علينا جميعاً فضيلة قاضي غزة الشرعي الذي يقوم بوظيفة القضاء الشرعي في غزة ، وليست لأحد منا التصرف في شؤون هذا الوقف على الانفراد بل لا بد من موافقة متوليين اثنين من المتولين الثلاثة

المذكورين ، وموافقة الناظر المذكور على رأيهما فالناظر مع اثنين من المتولين الثلاثة رأيهم مجتمعين بغياب المتولي الثالث ، وقد جعلنا التولية على هذا الوقف بعد وفاتنا لأربعة متولين وهم قاضي غزة الشرعي الذي يقوم بوظيفة القضاء الشرعي في ذلك الزمان ، ومأمور أوقاف المسلمين الذي يقوم بإدارة أوقاف المسلمين في غزة في ذلك الزمان أيضاً ، مع اثنين من علماء المسلمين في غزة في ذلك الزمان يعينان بمعرفة فضيلة القاضي الشرعي في غزة ، والقاضي الشرعي في القدس الشريف ، والقاضي الشرعي في يافا مجتمعين في مدينة غزة ، ومصاريف سفر قاضي القدس وقاضي يافا تصرف من مصاريف المستشفى المذكور ، وإن لم يوجد العالمان المذكوران في ذلك الزمان فاثنان من أهل النفوس والصلاح والأمان والاستقامة من المسلمين يقومان بالتولية على هذا الوقف مع القاضي الشرعي ومأمور الأوقاف ، وقد عينا الدكتور الحاج طاهر الخطيب الحاضر متولياً لتسجيل الوقفية وقد سلمته السيدة عائشة المبلغ المذكور الذي وقفته على الجهة المذكورة وقدره عشرة آلاف جنيه فلسطيني قبضه منها في المجلس وأذنته بالتصرف به وفقاً لشروطها المتقدمة ، كما دفعت الموقفة الثانية السيدة مكرم المذكورة المبلغ الذي وقفته على الجهة المذكورة وقدره عشرون ألف جنيه فلسطيني للمتولي المذكور وقد استلمه منها في المجلس وأذنته بالتصرف وفقاً لشروطها المتقدمة[1] .

ثانياً : بتاريخ ١٩٤٥/٥/١٩ وبحجة وقف صادرة عن محكمة غزة الشرعية وقفت المحسنتان الحاجة عائشة أبو خضرة ، وابنتها الحاجة مكرم أبو خضرة مبلغ ثلاثة آلاف جنيه فلسطيني لبناء مسجد بجوار المستشفى[2] .

ثالثاً : قررت السيدتان عائشة أبو خضرة وابنتها مكرم أبو خضرة في العام نفسه وقف جميع الأراضي التي تملكانها في فلسطين والتي تقع في غزة

---

(١) وقفية صادرة عن محكمة غزة الشرعية بتاريخ ١٩٤٣/٧/١٣ سجل (١) عدد (٨٢) ص٧٤.
(٢) وقفية صادرة عن محكمة غزة الشرعية سجل (٢) عدد (٥٥) ص(٢٠) سنة ١٩٤٥ .

وأسدود وبئر السبع ويافا ومساحتها ٣٦٤٨ دونماً من أجل بناء مستشفى إسلامي يخدم فقراء مرضى المسلمين ، وقد تم عمل المحضر الشرعي لوقف تلك الأراضي حسب الأصول ، وكما جاء في الحجج الوقفية المسجلة في المحكمة الشرعية في غزة وملفات المجلس الإسلامي الأعلى فإن مجموع الوقفيات بالدونمات كما يلي :

المساحة		طبيعة الأرض
متر	دونم	
٤٢١	١٥٩٢	أراضي زراعية مفتلحة في قضاء غزة
٧٩١	٠٠٦٧	أراضي مشجرة في قضاء غزة وقرية أسدود
٢٦٨	١٩٨٥	أراضي مفتلحة في قضاء بئر السبع
٠١٢	٠٠٠٣	أراضي للبناء ودار من طابقين في مدينة يافا
٤٩٢	٣٦٤٨	المجموع
ثلاثة آلاف وستمائة وثمانية وأربعون دونماً ونصف تقريباً		

ومما سبق يتضح أن جميع الأراضي الموقوفة تقع داخل فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨م باستثناء قطعة الأرض المقام عليها المستشفى الإسلامي ومساحتها (٣٢) دونماً ، وقطعة أرض أخرى مساحتها (١٧) دونماً و(٤٥١) متراً مربعاً ليصرف ريعها على المستشفى المذكور .

● وبتاريخ ١٥ ربيع الثاني ١٣٦٣ هجرية و الموافق ١٩٤٨/٣/٤ ميلادية أرسل قاضي غزة الشرعي مذكرة إلى المجلس الإسلامي يطلب فيها تنفيذ المشروع ، وفي هذا العام حلت كارثة ١٩٤٨ م ، وبقي المشروع بدون تنفيذ وبقيت أمواله في صندوق بنك الأمة نظراً للظروف التي أحاطت ببلادنا فلسطين .

● وفي بداية عام ١٩٥٤م أصدر الحاكم العام المصري لقطاع غزة أمراً بتنفيذ بناء المستشفى والمسجد بإشراف لجنة تضم متوليي هذا الوقف وهما

الواقفتان ومأمور الأوقاف والقاضي الشرعي بصفته ناظراً ، وباشتراك مدير الأشغال في ذلك الوقت ، وبعض وجهاء مدينة غزة .

● وبالفعل تم بناء المسجد وافتتح بإقامة الشعائر الدينية فيه في أواخر سنة ١٩٥٦م وكذلك تم بناء مبنى المستشفى على أرض مساحتها (٣٢) دونماً واقعة في وسط مدينة غزة في الجهة الغربية مقابل مبنى دار الحكومة .

● وأثناء إجراء التشطيبات النهائية للمبنى وفي أوائل عام ١٩٥٧م احتلت المبنى قوات الطوارئ الدولية بعد جلاء الاحتلال الإسرائيلي عن غزة بعد العدوان الثلاثي ، مع العلم أن المستشفى يضم عدة أجنحة وصالات ، وأكثر من مائة غرفة ، وظلت القوات الدولية في المكان حتى حرب حزيران سنة ١٩٦٧م لتحل مكانها قوات الاحتلال الإسرائيلي فتتخذ منه مقراً لإدارتها .

● وبعد عودة السلطة الوطنية الفلسطينية سنة ١٩٩٤م اتخذته السلطة مقراً لوزاراتها ومكاتبها لعدم وجود مقرات لها .

● وبتاريخ ٢٠٠٥/١/٤م أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية المؤقت وقتئذ مرسوماً رئاسياً بشأن تنفيذ الوقفية الشرعية الخاصة بمستشفى أبو خضرة بناء على طلب الشيخ الدكتور يوسف جمعه سلامة وزير الأوقاف والشئون الدينية لتنفيذ شروط الوقفية ولإعادة تشغيل المستشفى الخيري الإسلامي (أبو خضرة) ، وقد طالب المرسوم جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات والسلطات الحكومية التي تشغل أجزاء من مجمع أبو خضرة بضرورة إخلائه ، على أن تقوم وزارة الأوقاف والشئون الدينية باستلام جميع المباني والمنشآت القائمة ، وكذلك القيام بإنشاء مستشفى أبو خضرة وتشغيله حسب شروط الوقفية .

● وبتاريخ ١٦/ ٩/ ٢٠٠٥م أصدر الرئيس محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية قراراً بتشكيل مجلس أمناء مستشفى أبو خضرة الخيري الإسلامي برئاسة الشيخ الدكتور يوسف جمعة سلامة .

● وبتاريخ ١٩/ ٩/ ٢٠٠٥م قام الرئيس محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بوضح حجر الأساس لإعادة تشغيل المستشفى بحضور الشيخ الدكتور يوسف جمعة سلامة وجمع غفير من المسئولين وقادة الفصائل الوطنية والإسلامية .

هذه وقفية المحسنتين عائشة ومكرم أبو خضرة جاءت رداً عملياً على تلك الادعاءات التي تتهم أهلنا في فلسطين الحبيبة بالتفريط ، وكانت هذه الوقفية من فلسطين الحبيبة بمثابة الأمل أمام جميع الغيورين على أرضهم ومقدساتهم ، وحفظ تراث الأرض الطهور ، والعمل على استمرارية إسلاميتها حتى يوم القيامة .

* * *

obeikandl.com

رابعاً : الهيئة الإسلامية العليا في القدس
أول حركة مقاومة فلسطينية تتصدى للاحتلال الإسرائيلي
بعد حرب سنة ١٩٦٧

لقد قامت الهيئة الإسلامية العليا في القدس بدور مهم وكبير في التصدي للهجمة الإسرائيلية الشرسة بعد سقوط القسم الشرقي من القدس والمحافظات الشمالية والجنوبية من فلسطين (ما تبقى من فلسطين) وذلك بعد حرب حزيران سنة ١٩٦٧م .

من أجل القدس المدينة المباركة ، ومن أجل فلسطين درة البلاد ، ومن أجل الحفاظ على المسجد الأقصى المبارك مسرى الرسول الكريم ﷺ ومعراجه إلى السموات ، ومن أجل الحفاظ على الهوية الإسلامية والشخصية الإسلامية في هذه البلاد . . .

تأسست الهيئة الإسلامية العليا في القدس وفلسطين ، وذلك على إثر الاحتلال الإسرائيلي للقدس . . . ولما تبقى من فلسطين عام ١٩٦٧م ، حيث تنادى جمع من العلماء والمخلصين من أبناء الأمة آنذاك لتأسيس هذه الهيئة من أجل الأهداف السابقة في الحفاظ على عروبة القدس وفلسطين وإسلاميتها ، ولتسدَّ الفراغ القانوني الناجم عن احتلال إسرائيل لها عام ١٩٦٧م ، ومن أجل الحفاظ على الأوقاف والمقدسات الإسلامية والمحاكم الشرعية والإفتاء ، وذلك استناداً لأحكام الفقه الإسلامية الحنيف الذي يقضي بوجوب تعيين من يتولى شؤون المسلمين من المسلمين أنفسهم ، وعدم تركها بيد المحتل الذي لا يدين بدين الأمة ، وهكذا وُلدت الهيئة الإسلامية العليا ، ورأت النور من خلال بيانها التأسيسي في ١٦ربيع الثاني من عام ١٣٧٨هـ الموافق ٢٤ ـ ٧ ـ ١٩٦٧م علي يد أعضائها المؤسسين لها في البداية .

ونتطرق هنا إلى أسباب إنشائها والظروف والأوضاع التي أحاطت بها حيث أثبتت مدى تمسك الفلسطينيين بأرضهم ودفاعهم عن مقدساتهم .

فبعد الاحتلال الإسرائيلي للقسم الشرقي من القدس الشريف ، والاستيلاء بالقوة على باقي فلسطين سنة ١٩٦٧م ، وإلحاق ذلك بما احتل منها سابقاً سنة ١٩٤٨م ، اتخذت سلطات الاحتلال قراراً خطيراً بضم القدس العربية إليها (القسم الشرقي) ووضعت تشريعاً وافق عليه الكنيست (مجلس النواب لديهم) يؤكد عملية الضم ، وبناء على الشكوى العربية المقدمة ، اتخذت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة قرارين في تاريخ ١٩٦٧/٧/٤م و١٩٦٧/٧/١٤م يتضمنان شجب قرار الضم ، وضرورة الاحتفاظ بالقدس ، دون العبث بها وبأوضاعها ، وعلى أثر ذلك حاولت سلطات الاحتلال الاتصال بسماحة الشيخ عبد الحميد السائح[1] رئيس محكمة الاستئناف العليا الشرعية بالقدس عدة مرات ، حيث إن سماحته كان أرفع مسئول إسلامي في مدينة القدس ، وعندئذ طلب سماحته أولاً ، الاطلاع على القوانين الإسرائيلية المطبقة ، فيما يتعلق بالشئون الإسلامية ، فوجد سماحته في قانون القضاء لديهم ، مادة تلزم القاضي قبل أن يمارس صلاحياته ، أن يقسم لدى رئيس الدولة يمين الولاء للدولة ، وبما أن اتفاقية جنيف ١٩٠٧م تضمنت أنه في حالة الاحتلال تبقى السلطات والهيئات القضائية قائمة تمارس أعمالها وصلاحياتها وتطبق القوانين التي كانت تطبق قبل الاحتلال ، فقد أوعز سماحته بفتح محكمة الاستئناف الشرعية وممارسة أعمالها ، حيث توقفت عدة أيام أثناء الإضراب ، نتيجة الأعمال العسكرية في القدس .

---

(١) الشيخ عبد الحميد السائح ولد سنة ١٩٠٧م في نابلس وهو مؤسس الهيئة الإسلامية العليا سنة ١٩٦٧م وأول المبعدين عن القدس وكان رئيساً لمحكمة الاستئناف العليا الشرعية ، ثم رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني وتوفي في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية سنة ٢٠٠٠م عن عمر يناهز ٩٣عاماً ودفن في مدينة القدس .

كما اتصلت شخصية عربية معروفة من فلسطين الداخل (عرب فلسطين المحتلة سنة١٩٤٨م) بسماحة الشيخ عبد الحميد السائح ، مع العلم بأن الشخصية المذكورة معروفة لدى سماحته ، حيث أخبرته بأن سلطات الاحتلال في سبيل وضع تشريع تستولي بمقتضاه على سجلات محكمة القدس الشرعية ، وعلى سجلات الأوقاف وأعمالها .

وهنا بدأ رئيس محكمة الاستئناف ـ رحمه الله ـ بالتفكير في الحل ، وبالبحث عثر سماحته على نص فقهي ، يتضمن إنه إذا اعتدى غير المسلمين على ديار المسلمين ، فعلى المسلمين أن يجتمعوا ويختاروا من بينهم من يتولى شؤونهم وأمور أوقافهم ، وأخذ ـ رحمه الله ـ بالاتصال بعدد من الإخوة ، ذوي الرأي والمكانة ، بصورة سرية ، لأن العدو إذا اكتشف الخطة أفسدها ، وقضى عليها في مهدها ، وممن اتصل بهم وأجابوا الدعوة ، السادة :

١- المحامي / أنور الخطيب ـ محافظ القدس .
٢- الأستاذ / روحي الخطيب ـ أمين القدس .
٣- سماحة الشيخ / حلمي المحتسب ـ عضو محكمة الاستئناف الشرعية .
٤- سماحة الشيخ / سعيد صبري ـ قاضي محكمة القدس الشرعية .
٥- سماحة الشيخ / سعد الدين العلمي ـ مفتي القدس .
٦- المحامي / كمال الدجاني .
٧- المحامي / إبراهيم بكر .
٨- المحامي العين / فؤاد عبد الهادي .
٩- المحامي العين / عبد الرحيم الشريف .
١٠- المحامي / عبد المحسن أبو ميزر .
١١- المحامي / أنور نسيبه .
١٢- المحامي / حافظ طهبوب .
١٣- المحامي / سعيد علاء الدين .

١٤- المحامي / عمر الوعري .
١٥- الأستاذ / إسحق درويش .
١٦- السيد / عارف العارف ـ مدير متحف القدس .
١٧- الشيخ / على الطزيز ـ رئيس غرفة تجارة القدس .
١٨- السيد / فائق بركات .
١٩- الدكتور / داود الحسيني .
٢٠- الأستاذ / نهاد أبو غربية .
٢١- الدكتور / صبحي غوشة .
٢٢- المحامي / إسحق الدزدار .
٢٣- الأستاذ / حسن فطين طهبوب ـ مدير أوقاف القدس .

وبعد المداولة ، بيَّن رئيس محكمة الاستئناف ـ رحمه الله ـ للإخوة الحاضرين أسباب دعوتهم ، وما تنوي سلطات الاحتلال اتخاذه من إجراءات ، كما بيَّن الأخطار التي تترتب على استيلاء العدو على سجلات محكمة القدس الشرعية والأوقاف وأعمالها ، خصوصا أن تلك السجلات أقدم من سجلات دائرة الأراضي(الطابو) ، وهي المرجع الوحيد لإثبات حقنا في الأوقاف وغير الأوقاف في فلسطين ، كما أنها المرجع الوحيد لإثبات حق المواطنين من غير المسلمين[١] .

وبعد المناقشة والمداولة أطلع سماحته الحضور على الرأي الفقهي الذي أشار إليه كحل للموضوع ، وحينئذ أعلنوا موافقتهم على الاستناد إليه ، وتم اختيار لجنة من المحامين الحضور لوضع نص البيان الأول للهيئة ، وقد جاء فيه :

---

(١) ملفات الهيئة الإسلامية العليا بالقدس .

لما كان من طبيعة احتلال أية دولة لإقليم دولة أخرى ، أنه لا يُكسب الدولة المحتلة ملكية الإقليم المحتل ، كما لا يكسبها حقوق السيادة ، وإنما يقتصر أثر الاحتلال على مراعاة متطلبات صالح الإقليم المحتل ، واحترام التشريعات المعمول بها فيه ، إلى جانب احترامها لجميع المواطنين وحقوقهم وأموالهم ، كما أنها مسؤولة بأن تكفل لهم حرية معتقداتهم وأماكن عباداتهم ، فإننا نعلن بأن القرارات الصادرة عن السلطات التشريعية والتنفيذية الإسرائيلية بضم القدس العربية وضواحيها إلى إسرائيل هي قرارات باطلة .

وإننا إذ نسجل أن ضم القدس العربية هو إجراء باطل ، فرضته سلطات الاحتلال بإرادتها المنفردة ، خلافاً لإرادة أهالي المدينة الذين يرفضون هذا الضم ، والذين يتمسكون بوحدة الأرض ، فإننا في نفس الوقت نلاحظ أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية أخذت تتدخل تدخلا غير مشروع ، ومخالفاً لأحكام الدين الإسلامي ، في شؤون المسلمين الدينية .

وبالنظر لجميع ما تقدم ، فإننا نطالب بما يلي :

أولاً : وجوب احترام ميثاق هيئة الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي العام وقراري هيئة الأمم المتحدة الصادرين في دورتها الأخيرة ، المقررين عدم شرعية ضم القدس ، وتبعا لذلك إلغاء قرار ضم القدس العربية وضواحيها إلى إسرائيل .

ثانيا : التوقف عن التدخل في الشئون الدينية للمسلمين ، بما في ذلك الأحوال الشخصية ، والقضاء الشرعي ، وأمور الوعظ والإرشاد ، واحترام الشعائر الدينية وحرمة الأماكن المقدسة ، وعدم المساس بها ، وعدم التعرض للأوقاف الإسلامية .

ثالثا : احترام المؤسسات العربية من قضائية وشرعية وإدارية وبلدية وغيرها في القدس العربية ، وتمكينها من ممارسة كافة صلاحياتها التي كانت تمارسها قبل الاحتلال .

ولما كان الفقه الإسلامي صريحاً في النص على وجوب مبادرة المسلمين إلى تولي كافة شؤونهم الدينية بأنفسهم ، في مثل الأحوال السائدة ، ولما كان الفقه الإسلامي يمنع غير المسلمين من تولي شؤون المسلمين الدينية ، ولما كنا نحن الممثلين للمواطنين المسلمين في الضفة الغربية بما فيها القدس ، قد اجتمعنا في هذا اليوم (١٩٦٧/٧/٢٤) في قاعة محكمة الاستئناف الشرعية في القدس ، وبعد البحث في الأحوال والشؤون الإسلامية وتقليب وجوه الرأي في جميع الأمور المتعلقة بالشعائر الدينية وشؤون المقدسات والشؤون الإسلامية ، على هدى الأحكام الفقهية ، **فقد استقر الرأي على ما يلي :**

أ- اعتبار الموقعين أدناه ، الهيئة الإسلامية التي تتولى رعاية الشئون الإسلامية في الضفة الغربية ، بما فيها القدس ، إلى أن يزول الاحتلال .

ب - تقرر الهيئة المشار إليها ما يلي :

١- تفويض سماحة الشيخ عبد الحميد السائح ممارسة صلاحية قاضي القضاة في الضفة الغربية المنصوص عليها في التشريعات الأردنية .

٢- تفويض محكمة الاستئناف الشرعية بالقدس ممارسة جميع صلاحيات مجلس الأوقاف والشؤون الإسلامية ولجنة إعمار المسجد الأقصى والصخرة المشرفة في الضفة الغربية المنصوص عنها في التشريعات الأردنية ، وكذلك ممارسة جميع الصلاحيات المعطاة لمدير الأوقاف العام .

٣- تفويض فضيلة الشيخ حلمي المحتسب بممارسة صلاحية مدير المحاكم الشرعية ، بالإضافة لوظيفته كعضو في محكمة الاستئناف الشرعية .

٤- ضم فضيلة مفتي القدس الشيخ سعد الدين العلمي بالإضافة لوظيفته ، كعضو مكمل لهيئة محكمة الاستئناف الشرعية .

٥- ضم فضيلة قاضي القدس الشرعي الشيخ سعيد صبري لمجلس الأوقاف والشؤون الإسلامية المشار إليها ، إلى لجنة الإعمار المشار إليها .

obeikandi.com

٦- تمارس السلطات المشار إليها أعلاه ، اختصاصاتها وصلاحياتها ، بموجب التشريعات الأردنية في الضفة الغربية بما فيها القدس العربية ، إلى أن يزول الاحتلال وقد وافق جميع الحضور عليه بالإجماع حيث صدر البيان الأول ، وكان ذلك بتاريخ ١٦ربيع الآخر ١٣٨٧هـ ، الموافق ١٩٦٧/٧/٢٤م[١]، **ونصه كما يلي :**

قال تعالى : ﴿ سُبْحَانَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَـٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَـٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ (الإسراء:١)، وقال ﷺ : لا تزال طائفةٌ من أمتي على الدينِ ظاهرين لعدوِّهم قاهرين لا يضرُّهم مَنْ خالفهم إلاّ ما أصابَهُم من لأْوَاء حتى يأتيهم أمرُ اللهِ وهم كذلك قالوا : وأين هم ؟ قال : ببيتِ المقدسِ وأكنافِ بيتِ المقدس [٢] .

على أثر احتلال قوات الجيش الإسرائيلي ما تبقى من أرض فلسطين ، وقرار الحكومة الإسرائيلية الباطل بضم القدس العربية وضواحيها إلى إسرائيل في١٩٦٧/٦/٥م ، فقد تداعى أهل الرأي في مدينة القدس ، للنظر في خطورة القرارات الصادرة عن سلطات الاحتلال التي تتنافى مع طبيعة الاحتلال ، حيث إن الاحتلال لا يكسب ملكية الأرض المحتلة ، ولا يحق له أن يعتبرها أملاك غائبين أو أن يكسبه حقوق السيادة عليها ، وإنما يقتصر أثر الاحتلال على مراعاة ما هو صالح على الأرض المحتلة ، واحترام القوانين والتشريعات المعمول بها فيها ، إلى جانب احترامها لحياة المواطنين وحقوقهم ، وأموالهم ومقدساتهم ، كما أنها ملزمة بأن تكفل لهم حرية معتقداتهم ومزاولة عبادتهم . وبناء على الحكم الشرعي الذي يوجب على المسلمين إذا ما وقعت بلادهم

---

(١) ملفات الهيئة الإسلامية العليا بالقس .

(٢) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ٢٦٩/٥ ، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٨٨/٧ .

تحت الاحتلال أن يبادروا إلى إدارة كافة شؤونهم الدينية بأنفسهم ، فقد قرر المجتمعون تشكيل الهيئة الإسلامية العليا لتدافع عن حقوق المسلمين في فلسطين ، وترعى مصالحهم الدينية والدنيوية ، ومنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي من التدخل في شؤونهم الدينية .

وورد في بيان تأسيسها المؤرخ في ١٦ ربيع الثاني من عام ١٣٨٧هـ الموافق ١٩٦٧/٧/٢٤م ، أن الهيئة الإسلامية العليا تتولى جميع صلاحيات مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ، والإشراف على المحاكم الشرعية ، ولجنة إعمار المسجد الأقصى ، ومسجد قبة الصخرة المشرفة .

التوقيع

وقد أذيع هذا البيان من عدة محطات إذاعية في عمان ودمشق وصوت العرب وغيرها ، وكان له دوي هائل عربيا ، وإسرائيلياً ، ودولياً وبعد إذاعته وشيوع خبر البيان ، الذي يعتبر باكورة حركة المقاومة الفلسطينية ، انهالت عرائض التأييد والمساندة ، وبعضها حملتها وفود من الرجال والنساء ، منها :

١- مذكرة أطباء الضفة الغربية ومحاميها ومهندسيها وصيادلتها.
٢- مذكرة المرأة في الضفة الغربية .
٣- مذكرة سيدات رام الله والبيرة .
٤- مذكرة علماء المسلمين في نابلس وسكانها .
٥- مذكرة رجال القانون في نابلس .
٦- مذكرة أهالي جنين .
٧- عريضة نقابيي القدس .
٨- مذكرة الغرفة التجارية العربية بالقدس .
٩- مذكرة رجالات محافظة الخليل .
١٠- عريضة أهالي قضاء بيت لحم .

١١- بيان وجوه قضاء طولكرم .

١٢- مذكرة شخصيات بيت لحم إلى السيد/ يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة.

١٣- مذكرة سكان مدينتي رام الله والبيرة .

١٤- بيان زعماء الضفة الغربية في محافظات القدس ونابلس والخليل إلى المواطنين .

١٥- بيان زعماء محافظة نابلس إلى المواطنين .

١٦- بيان المنظمات والهيئات النسائية في الضفة الغربية والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية .

وقد قامت مؤسسة الدراسات الفلسطينية سنة ١٩٦٧م بنشر تلك الوثائق ضمن سلسلة الوثائق الأساسية فيها ، من صفحات ١١-٧٨ ، وقد حاولت سلطات الاحتلال بجميع الوسائل ترغيباً وترهيباً ، العمل على إقناع المسؤولين بضرورة أخذ موافقتها على القرارات والإجراءات التي تتخذ فيما يتعلق بالشؤون الإسلامية ، في المحاكم الشرعية والأوقاف ، فلم يقبل رئيس محكمة الاستئناف والحضور بذلك بحال من الأحوال ، إلا إذا ألغت قرار ضم القدس ، وبناء على عدم نجاح المداولات قرر وزير الجيش الإسرائيلي وقتئذ موسي ديان ، طرد سماحة الشيخ عبد الحميد السائح رئيس محكمة الاستئناف ومؤسس الهيئة الإسلامية العليا في القدس من القدس وإبعاده عنها ، وبذلك كان سماحته أول المبعدين ، وقد أرسل زعماء القدس من مسلمين ومسيحيين إلى رئيس حكومة إسرائيل برسالة احتجاج على قرار الإبعاد ، وكان ذلك في ١٩٦٧/٩/٢٥م ، وأرسل نسخة منها إلى وزير الجيش الإسرائيلي ، وأخرى إلى السيد/ يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة .

من خلال دراسة تاريخ إنشاء الهيئة الإسلامية العليا في القدس والأوضاع التي أحاطت بها نتعرف على ثبات الفلسطينيين وبسالتهم في التمسك بأرضهم والدفاع عن مقدساتهم وأوطانهم .

وعندما نرى هذه النخبة من أبناء الشعب الفلسطيني قد اجتمعت بعد نكبة وهزيمة حزيران سنة ١٩٦٧م لتعمل على إنشاء الهيئة الإسلامية العليا بالقدس لتتولى شؤون المسلمين ، حتى تقطع الطريق على سلطات الاحتلال التي تريد مصادرة الأملاك الفلسطينية ، وفي مقدمتها الأوقاف ، كما فعلت بأوقاف المسلمين داخل فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨م ، فيما يسمى بقانون مصادرة أملاك الغائبين .

وبعد سنوات انتقل عدد من مؤسسي الهيئة الإسلامية إلى رحمة الله ، وأضيفت شخصيات دينية ووطنية جديدة تعاقبت على عضويتها حتى اليوم ، حيث يبلغ عدد أعضاء الهيئة اليوم ستة وأربعين عضواً ، وللهيئة لجنة تنفيذية تشرف عليها تضم رئيس الهيئة ونائبيه وأمين السر وعدداً من الأعضاء ، وقد تعاقب على رئاسة الهيئة الإسلامية العليا بعد المؤسس الأول سماحة الشيخ عبد الحميد السائح ـ رحمه الله ـ كلٌّ من : سماحة الشيخ حلمي المحتسب ، وسماحة الشيخ سعد الدين العلمي ، وسماحة الأستاذ حسن فطين طهبوب ـ رحمهم الله تعالى جميعاً ـ ، وبعد وفاة المرحوم الأستاذ حسن طهبوب يوم الاثنين ١٩٩٨/٤/٢٧م جرت انتخابات جديدة في مقر الهيئة الإسلامية العليا بالقدس بتاريخ ١٩٩٨/٧/١٣م ، حيث تم انتخاب لجنة تنفيذية جديدة للهيئة برئاسة سماحة الشيخ الدكتور عكرمة صبري رئيساً للهيئة ، وسماحة الشيخ الدكتور يوسف جمعة سلامة نائباً أولاً لرئيس الهيئة ، وسماحة الشيخ محمد أحمد حسين نائباً ثانياً لرئيس الهيئة ، وسماحة الشيخ الدكتور تيسير رجب التميمي أميناً للسر وعدداً من الأعضاء ، ومازالت مستمرة في عملها حتى الآن .

وقد باشرت اللجنة التنفيذية للهيئة أعمالها بدعم من كامل أعضاء الجمعية العمومية للهيئة والمواطنين الفلسطينيين ، وفي خطوة هي الأولى من نوعها أصدرت الهيئة والتي تعتبر أعلى هيئة إسلامية فلسطينية يوم الخميس الموافق ٨/ ٦/٢٠٠٠م وثيقة تاريخية أسمتها «عهد القدس» تؤكد على التمسك بالقدس الشريف باعتبارها جزءاً من الإيمان والعقيدة الإسلامية ، واستمراراً للعهدة العمرية التاريخية المباركة ، كما أكدت الوثيقة على أنه لا سلام ولا استقرار دون القدس ، وأن الإجراءات الإسرائيلية بجميع صورها وأشكالها من استيطان ومصادرة أراضٍ وتهويد غير شرعية ومرفوضة ، كرفض الشعب الفلسطيني للاحتلال ذاته ، وقد أعلنت الهيئة عن عهد القدس في اجتماع جماهيري عقد في مقر الهيئة الإسلامية العليا بالقدس ، حيث حضره العديد من ممثلي المؤسسات والفعاليات الوطنية والرسمية في القدس ، وعدد من القيادات الإسلامية بفلسطين ، وقد جاء في الوثيقة (عهد القدس) :

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا ۚ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾(الإسراء:١)

صدق الله العظيم

« **لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، ومسجدي هذا ، والمسجد الأقصى** » حديث شريف .

عهد القدس

نحن أبناء الشعب الفلسطيني المرابط في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس

- إيماناً منّا بقدسية وبركة مدينة القدس وما حولها .
- وإقراراً بحقنا الديني والتاريخي في مدينتنا المقدسة .
- وتأكيداً لحقنا في السيادة الكاملة على كل ذرة تراب فيها .
- وتمسكاً بها عاصمة سياسية لدولتنا الفلسطينية المستقلة بإذن الله باعتبارها جزءاً من إيماننا وعقيدتنا .
- واستمراراً للعهدة العمرية التاريخية المباركة :

فإننا نعاهد الله سبحانه وتعالى أن نظلَّ حملة لواء الرباط في القدس لنورثها الأبناء والأحفاد ، وأن تظل القدس جوهرة عقيدتنا ، ورمز وحدتنا الوطنية ، وعنوان انتمائنا ، وأن نبقى حماة وسدنة للأقصى ولكل مقدساتنا ، ونعاهد الله عزوجل ثم نعاهد أمتنا العربية والإسلامية أن تظل القدس في قلوبنا وعقولنا ومشاعرنا ، وفي كل ما نقوله ونفعله فوق كل الاعتبارات الآنية والمصالح الدنيوية لا نفرط في ذرة تراب منها .. ونؤكد بأنه لا سلام ولا استقرار بدونها ، وإن إجراءات الاحتلال بجميع صوره وأشكاله من استيطان ومصادرة أراضٍ وتهويد هي أمور غير شرعية ، نرفضها كما نرفض الاحتلال ذاته .

إننا أبناء هذا الشعب في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس نصدر هذا العهد ، ليكون عروتنا الوثقى في التضحية والوحدة والعمل الجاد المستمر لزوال الاحتلال الإسرائيلي عن مدينة القدس وكافة أرضنا الفلسطينية ، وحتى تظلَّ لأصحابها ولأهلها الشرعيين ليعيشوا بأمن وأمان وبطمأنينة وسلام .

obeikandl.com

وما ذلك على الله ببعيد

﴿ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (الفتح: ١٠) .

صدق الله العظيم

الهيئة الإسلامية العليا ــ القدس

١٤٢١هـ /٢٠٠٠م

لقد أكد أعضاء الهيئة الإسلامية العليا منذ إنشائها تمسكهم بدينهم ، ودفاعهم عن أرضهم الحبيبة (فلسطين الغالية) ، أرض الإسراء والمعراج ، لأنها ملك للعرب والمسلمين إلى قيام الساعة ، فتعرضوا نتيجة لذلك للإبعاد والسجن

وغير ذلك ، وهذا يمثل دليلاً واضحاً على مدى تمسك الفلسطينيين بأرضهم ودينهم ومقدساتهم ، وأنهم قد دافعوا عنها بكل ما أوتوا من قوة ، ولم يفرطوا في ذرة تراب منها .

* * *

obeikandl.com

خامساً : أم كامل الكرد[1]
نموذج للمرأة المقدسية المرابطة

أخرج الإمام أحمد في مسنده بسنده عن ذي الأصابع قال : «قلت يا رسول الله إن ابتُلِينَا بعدكَ بالبقاءِ أينَ تأْمرنا ؟ قَالَ : عليكَ ببيتِ المقدس فلَعلَّه أن يُنْشَأَ لك ذرِّية يغدون إلى ذلك المسجدِ ويروحون»[2] .

ففلسطين عامة ، وبيت المقدس خاصة هي الملجأ وقت اشتداد المحن والكروب ، وفلسطين وقف إسلامي ، ومساجدها ، ومصلياتها ، ومقابرها . . . إلخ .

كما أنها أرض مباركة مقدسة ، مجبولة بدماء الآباء والأجداد ، وهي أرض الإسراء والمعراج ، وأرض المحشر والمنشر ، وقد أخذت مكانتها من وجود المسجد الأقصى المبارك أولى القبلتين ، وثاني المسجدين ، وثالث الحرمين الشريفين بالنسبة للمسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ، فقد جعله الله توأماً لشقيقه المسجد الحرام بمكة المكرمة : ﴿ سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَـٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَـٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ (الإسراء:١)، ففلسطين أرض النبوات ، وتاريخها مرتبط بسير الرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام، وهي عزيزة علينا ، دنيا ودينا ، قديماً وحديثاً ، ولن نفرط فيها أبداً مهما كانت المغريات ، ومهما

---

(١) فوزية صدقي عبد القادر جابر من مواليد القدس ١٩٥٢/٧/١٢م بالبلدة القديمة (عقبة درويش بجوار المسجد الأقصى المبارك) .

(٢) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ٦٧/٤ .

عظمت التهديدات ، فهي الأرض التي ولدنا على ثراها ، ونأكل من خيرها ، ونشرب من مائها ، ونستظل بظلها .

لقد أحب الفلسطينيون وطنهم ، اقتداء بنبيهم محمد ﷺ الذي عَلم الدنيا كلها حب الأوطان يوم قال مخاطباً مكة المكرمة : (والله إنك لخير أرض الله ، وأحب أرض الله إلى الله ، ولولا أني أُخرجت منك ما خرجت) [1] .

فما من الوطن بد ، وما للإنسان عنه من غنى ، في ظله يأتلف الناس ، وعلى أرضه يعيش الفكر ، وفي حماه تتجمع أسباب الحياة ، وعند دراستنا للأحاديث الشريفة نجد أن الرسول ﷺ قد أثنى على المرابطين المقيمين في بيت المقدس ، وأن منهم الطائفة المنصورة إن شاء الله ، فبيت المقدس سيبقى إن شاء الله حصناً للإسلام إلى يوم القيامة على الرغم من المحن التي تعصف بالأمة ، حيث يقول ﷺ : (لا تزال طائفةٌ من أمتي على الدينِ ظاهرين لعدوِّهم قاهرين لا يضرُّهم مَنْ خالفهم إلاّ ما أصابَهُم من لَأْوَاء حتى يأتيهم أمرُ اللهِ وهم كذلك ، قالوا : وأين هم ؟ قال : ببيتِ المقدسِ وأكنافِ بيتِ المقدس) [2] .

نعم إن الخير موجود في هذه الأمة ، وفي الشعب الفلسطيني المرابط إلى يوم القيامة ، وها هي أم كامل الكرد نموذج من النماذج المشرقة للمرأة الفلسطينية المرابطة ، لقد رفضت أم كامل الكرد كل الإغراءات المالية التي تقدر بالملايين من الدولارات ، كما رفضت كل التهديدات والاعتداءات وبقيت متمسكة ببيتها وبحقها ، مرابطة في مدينتها المقدسة التي أحبتها وضحت من أجلها .

فقد اقتحمت قوة كبيرة من جيش الاحتلال الإسرائيلي في الساعة الرابعة فجر يوم الأحد الموافق ٢٠٠٨/١١/٩م حي الشيخ جراح بمدينة القدس ،

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه في كتاب المناقب باب في فضل مكة ٥/٧٢٢ رقم الحديث ٣٩٢٥ .
(٢) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ٥/٢٦٩

وأخلت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالقوة ، وتحت تهديد السلاح عائلة الكرد من منزلها ، حيث أخلت رب العائلة المسن والمقعد (أبو كامل الكرد)[1]، وزوجته (أم كامل الكرد) ، وأبناءه ، واستقرت فيه ، وأعلنت الحي منطقة عسكرية مغلقة،ومنعت المواطنين من الاقتراب أو الوصول إلى منطقة المنزل، ووجدت العائلة نفسها لاجئة على بعد نصف متر من بيتها ، كأنها لم تعش فيه منذ عام ١٩٥٦م .

أقامت العائلة بمعونة الأهالي خيمة اعتصام تقع على مدخل الحي ، لتكون تلك الخيمة علامة على ممارسة الاحتلال ، الذي سرعان ما أقدم على هدمها مرتين بحجة أنها بنيت من دون ترخيص .

كما وتم نقل أبو كامل الكرد إلى مستشفى المقاصد بالقدس وذلك بعد تعرضه للاعتداء من قبل أفراد الشرطة الإسرائيلية ، الذين قاموا بإخلاء منزله وإخراجه وعائلته عنوة من بيتهم في حي الشيخ جراح ، بهدف استيطان مجموعة يهودية في بيت عائلة الكرد ، وقامت القوات الإسرائيلية ، بعد إخراجه من بيته عنوة بمنع سيارة الإسعاف من الوصول إليه ، وبقى في العراء لمدة ساعات ، حيث تم نقله للمستشفى في وضع صحي صعب ، وقد توفى أبو كامل الكرد مساء يوم السبت الموافق ٢٠٠٨/١١/٢٢م في مستشفى المقاصد بالقدس .

وقامت زوجة الشهيد أم كامل الكرد وأولادها، وأسرتها وجمهور من الحي بتوديع الشهيد أبو كامل ، حيث انطلقت جنازة الشهيد أبو كامل الكرد من خيمة الصمود (خيمة أم كامل الكرد) في حي الشيخ جراح بالقدس ، نحو المسجد الأقصى المبارك حيث أقيمت صلاة الجنازة على جثمانه الطاهر بعد

---

(١) محمد كامل محمد خليل الكرد من مواليد القدس البلدة القديمة (عقبة التكية بجوار المسجد الأقصى المبارك) .

صلاة الظهر ، وبعد ذلك تم التوجه إلى مقبرة باب الساهرة في البلدة القديمة بالقدس حيث تم دفن الشهيد .

وبقيت أم كامل الكرد المرأة الفلسطينية المرابطة في خيمة الاعتصام كالطود الأشم ، لم تهزها العواصف الهوجاء ولا الرياح العاتية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي ، وقفت تقول للمتضامنين : « لن نرحل وسنبقى هنا ، نحمي القدس والأقصى » ، بهذه الكلمات رسمت أم كامل الكرد حكاية صمود من نوع آخر ، وسط تهديدات إسرائيلية بفرض غرامات باهظة الثمن عليها ، على إثر إقامتها خيمة بلا ترخيص حسب ما تدعيه بلدية الاحتلال في مدينة القدس المحتلة .

كلمات أم كامل الكرد التي صدحت بصوتها أمام العشرات من المتضامنين والمسؤولين وشخصيات مقدسية ، حضرت إلى المكان للتضامن معها عقب احتلال منزلها من قبل قوات الاحتلال في منطقة حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية ، جاءت لتثبت بأنه « ما زال هناك صمود في الأرض المقدسة » والحمد لله .

وبنظرات عابرة تطلق أم كامل الكرد مطالباتها للعالم العربي والإسلامي ، بضرورة التحرك الفوري والعاجل ، من أجل إنقاذ مدينة القدس المحتلة من الإجراءات الإسرائيلية التهويدية بحق المقدسيين ، وإفشال مخططاتهم الرامية إلى تشريد سكانها ، فأم كامل الكرد تقول بلغة الإصرار والتمسك بالأرض « لن نترك هذه الأرض التي ولدنا فيها » .

أم كامل الكرد اللاجئة الفلسطينية التي هجرت من بلدتها ولجأت إلى حي الشيخ جراح بالمدينة المقدسة ، أصبحت هاجسا مقلقا لإسرائيل بعد قيامها بنصب خيمة اعتصام لها على قطعة أرض مطلة على منزلها في الحي ، وأطلقت عليها اسم « خيمة الصمود » .

وتتعرض خيمة الصمود لاقتحامات متكررة من قبل جنود الاحتلال لهدم الخيمة ، ولكن إصرار أم كامل على إعادة بنائها لم يتوقف ، لترفع يديها إلى السماء قائلة « حسبي الله على الظالمين » .

أم كامل تطلق مناشدة عاجلة لكافة المسؤولين والدول العربية والإسلامية بضرورة إنقاذ مدينة القدس المحتلة والمسجد الأقصى المبارك » .

تقول أم كامل : « أدعو كافة الزعماء العرب بالوقوف صفا واحدا أمام مخططات الاحتلال الإسرائيلي الهادفة لترحيلنا من بيوتنا وأرضنا التي ولدنا فيها » .

ونحن هنا نضم صوتنا للمرأة المقدسية أم كامل الكرد ، وندعو العالم العربي والإسلامي وكل المؤسسات الرسمية والأهلية والفعاليات الشعبية التي تعنى بشئون القدس والمسجد الأقصى المبارك إلى تحرك عاجل وفاعل بأسرع ما يمكن من أجل إحباط مشاريع خطيرة تهدد المسجد الأقصى المبارك بشكل خاص والمدينة المقدسة بشكل عام .

إن قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإخلاء عائلة الكرد وطردها من منزلها في حي الشيخ جراح بالقدس بالقوة العسكرية هو عمل إجرامي يهدف إلى السيطرة على هذا البيت والبيوت الأخرى المجاورة من أجل تهويد المدينة المقدسة ، حيث تتعرض هذه العائلة لاعتداءات المستوطنين منذ سنوات عديدة من أجل إجبارها على الرحيل من منزلها ، وهذا العمل العدواني يندرج تحت مخطط سياسة تهويد القدس والتطهير العرقي الذي تمارسه إسرائيل لطرد الفلسطينيين المقدسيين من مدينتهم .

هذه هي أم كامل الكرد نموذج للمرأة الفلسطينية المتمسكة بأرضها ، المدافعة عن عقيدتها وحقوقها ، رغم كل وسائل الترغيب والترهيب .

هذا نموذج لكل ذي لب ، ليتعرف العالم أجمع على مدى تمسك الفلسطينيين المرابطين بأرضهم المباركة المقدسة ، وليعلم الجميع بأن الباطل مهما قويت شوكته وكثر أعوانه فلا بد له من يوم يخر فيه صريعاً أمام قوة الحق والإيمان ، ﴿ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ ۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ (الرعد:١٧) .

* * *

obeikandl.com

obeikandl.com